ملف العدد

سياق غير موات:
كيف تعاملت إيران مع (صفقة القرن)؟

د.محمد عباس ناجي
خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية"

مقدمة:

كانت إيران من أوائل الدول التي أبدت اهتماما خاصا بالمبادرة الأمريكية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط، والتي عرفت إعلاميا بـ"صفقة القرن"، حتى قبل أن تعلن رسميا في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، وهو ما لا يعود فقط إلى السياسة التي تتبناها في الأساس إزاء عملية السلام، والتي تقوم على رفضها ومحاولة عرقلتها من خلال تقديم الدعم المستمر لبعض المنظمات الفلسطينية على غرار حركتى حماس والجهاد الإسلامي، وإنما إلى إدراك إيران أنها أحد الأطراف المستهدفة من المبادرة.

فقد اعتبرت طهران أن هذه المبادرة تأتي في سياق الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحجيم دورها الإقليمي، وممارسة أقصى قدر من الضغوط عليها لدفعها إلى تغيير سياستها والقبول بالمطالب الأمريكية الخاصة بإجراء مفاوضات جديدة للوصول إلى اتفاق جديد يستوعب التحفظات الأمريكية على الاتفاق النووي الحالي الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥، وانسحبت منه الولايات المتحدة الأمريكية في ٨ مايو ٢٠١٨ قبل أن تفرض عقوبات جديدة على إيران.

وبعبارة أخرى، فإن إيران اعتبرت أن الهدف الأساسي من المبادرة لا يتمثل في الوصول إلى تسوية سلمية للصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبالتالي تحقيق إنجاز سياسي كبير لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فشل كل الرؤساء الأمريكيين السابقين في تحقيقه، وإنما يكمن في تكريس اصطفاف إقليمي جديد يخدم موقع إسرائيل في المنطقة ويضعف في الوقت نفسه من موقع إيران، وذلك من خلال تغيير المعادلة أو "تمييع" هوية الصراع ليتحول من صراع عربي-إسرائيلي إلى صراع عربي-إيراني تمارس فيه إسرائيل دور الصديق والحليف للطرف الأول، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع.

من هنا، اتجهت إيران إلى التحرك سريعا من أجل مواجهة الصفقة، سواء من خلال رفضها، أو محاولة استثمارها لممارسة ضغوط على خصومها الإقليميين، أو فتح قنوات تواصل مع أطراف سياسية معنية بها في المقام الأول.

ومع ذلك، فإن ثمة اعتبارات عديدة فرضت حدودا وسقفا غير مرتفع للموقف الإيراني من الصفقة، الذي لم يضف كثيرا للمحور الرافض لها من الأساس، ولم يعزز موقع الأطراف الفلسطينية المعنية بها.

اعتبارات عديدة:

ربما يمكن القول إن الإعلان عن المبادرة الأمريكية الخاصة بعملية السلام جاء في سياق غير مواتٍ بالنسبة لإيران، وذلك لاعتبارين رئيسيين:

أولهما، أنها أعلنت في الشهر نفسه الذي تصاعدت فيه حدة التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والتي وصلت إلى درجة توجيه ضربات عسكرية متبادلة، بعد أن قامت الأخيرة بشن عملية عسكرية في ٣ يناير ٢٠٢٠ أدت إلى قتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقية أبومهدي المهندس، على نحو دفع إيران إلى الرد بتوجيه ضربات صاروخية، بعد ذلك بخمسة أيام، على قاعدتين عراقيتين تتواجد بهما قوات أمريكية.

ورغم أن إيران سارعت بعد تلك الضربات إلى تأكيد أن المواجهة العسكرية انتهت عند هذا الحد، فإن ردود فعلها بدت مرتبكة لدرجة انعكست في إسقاط الدفاعات الأرضية الإيرانية الطائرة المدنية الأوكرانية بعد ساعات من إطلاق الصواريخ باتجاه القاعدتين العراقيتين، على نحو فرض أزمة جديدة في علاقات إيران مع الدول الغربية، التي بدت معنية بتداعيات إسقاط الطائرة، لاسيما أوكرانيا وكندا وبريطانيا، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على عدم الابتعاد عنها.

وثانيهما، أنها توازت مع تفاقم التداعيات الاقتصادية للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران بعد انسحابها من الاتفاق النووي، والتي أدت إلى تقليص مستوى الصادرات النفطية الإيرانية إلى درجة غير مسبوقة، حيث وصلت في فبراير ٢٠٢٠ إلى ٢٤٨ ألف برميل يوميا بحسب بيانات شركة "كيبلر" لتتبع ناقلات النفط بعد أن كانت تصدر نحو ٢,٥ مليون برميل يوميا قبل فرض العقوبات.

ومن دون شك، فإن ذلك تسبب في تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، التي لم تنجح الجهود التي تبذلها حكومة الرئيس حسن روحاني في تقليص تداعياتها إلى حد كبير، خاصة على صعيد ارتفاع مستوى التضخم والبطالة وانهيار العملة الوطنية.

وبالطبع، فإن انتشار فيروس كورونا داخل إيران ساهم بدوره في تراجع اهتمام إيران بـ"صفقة القرن"، في ظل الجهود الواسعة التي تبذلها لمكافحة تمدده، بعد أن وصل عدد الإصابات بالفيروس، حتى ٢٢ إبريل ٢٠٢٠، إلى ٨٤ ألف و٨٠٢ حالة، وعدد الوفيات إلى ٥ آلاف و٢٩٧ حالة.

آليات عديدة:

عبرت إيران عن موقفها الرافض لـ"صفقة القرن" من خلال آليات عديدة يتمثل أبرزها في:

١. شن حملة قوية ضد المبادرة: وجه كبار المسئولين في إيران انتقادات قوية للمبادرة، حيث اعتبر المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئي، في ٥ فبراير ٢٠٢٠، أن "صفقة القرن ستموت قبل أن يموت ترامب"، وقبل ذلك قال الرئيس حسن روحاني، في ٣٠ يناير من العام نفسه، أن "مشروع ترامب هو مشروع القرن الأكثر مقتا".

٢. استثمار الصفقة للضغط على الخصوم: حاولت إيران استغلال الإعلان عن الصفقة الأمريكية من أجل ممارسة ضغوط أقوى على خصومها الإقليميين، لاسيما السعودية والبحرين. إذ قالت إيران أن السلطات السعودية رفضت منح وفدها الذي كان يستعد للمشاركة في قمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية التي عقدت في جدة في ٣ فبراير ٢٠٢٠. ولم تتوانى وسائل الإعلام الإيرانية، القريبة من مؤسسات الدولة، عن توجيه اتهامات لبعض الدول العربية بتأييد المبادرة الأمريكية ودعم الإجراءات التي تتخذها واشنطن في المنطقة. وقبل ذلك، سعت إيران إلى شن حملة ضد البحرين بسبب استضافتها للمؤتمر الاقتصادي، في ٢٥ يونيو ٢٠١٩، والذي مثل الشق الاقتصادي من المبادرة الأمريكية.

ومن دون شك، فإن ذلك لا ينفصل عن اتساع نطاق الخلافات بين إيران من جهة وكل من السعودية والبحرين من جهة أخرى، في ظل الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، حيث تتهم إيران كلتا الدولتين بدعم العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ضدها ودفع الأخيرة إلى الانسحاب من الاتفاق النووي، في حين تتهم الدولتان طهران بالتدخل في الشئون الداخلية عبر تأسيس علاقات مع مجموعات محلية ومحاولة "تصدير" ثورتها إلى الخارج.

٣.التواصل مع الأطراف المعنية: كان لافتا أن إيران لم تكتف برفع مستوى التنسيق مع منظمات المقاومة الفلسطينية، لاسيما حركتى حماس والجهاد الإسلامي، التي تزايدت زيارات مسئوليها لطهران قبل وبعد الإعلان عن الصفقة، لدرجة أن وفد

حماس برئاسة صالح العاروري التقى المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في ٢٢ يوليو ٢٠١٩. كما أن وفود المنظمات الفلسطينية سارعت إلى زيارة طهران والتعرف على قائد فيلق القدس الجديد إسماعيل قاآني، الذي التقى وفدا مشتركا منها، في ٦ يناير ٢٠٢٠ بالتوازي مع المشاركة في جنازة سليماني.

إذ سعت طهران إلى فتح قنوات تواصل مع السلطة الفلسطينية نفسها، على نحو بدا جليا في الاتصال الهاتفي الذي أجراه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبومازن، في ٤ فبراير ٢٠٢٠، أى بعد يوم واحد من انعقاد مؤتمر جدة، والذي أكد فيه رفض طهران للمبادرة الأمريكية وسعيها إلى تكوين حشد دولي مناهض لها.

ويبدو أن إيران سعت عبر ذلك إلى توجيه رسائل إلى الأطراف المعنية بأنها قادرة على توسيع نطاق اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية، بما فيهم المناوئين لسياستها، وأنها في طور إعداد سياسة جديدة لإعادة التموضع في المنطقة بناء على المعطيات الجديدة التي فرضتها العقوبات الأمريكية ثم مقتل سليماني.

حدود واضحة:

مع ذلك، لم يضف الموقف الإيراني الرافض للصفقة الأمريكية كثيرا للمحور الذي تبنى اتجاها مناوئا لها، كما لم يعزز بشكل واضح موقع القوى الفلسطينية الرافضة لها من الأساس، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عوامل عديدة هى:

١. انشغال إيران بإدارة المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية: والتي لم تعد تنحصر في سياسة الحرب بالوكالة، وإنما وصلت إلى حد الضربات المباشرة والمتبادلة، خاصة بعد مقتل قاسم سليماني، الذي تسبب في ارتباك شديد للدور الإيراني في المنطقة برمتها في ضوء النفوذ الواسع الذي كان يحظى به سليماني الذي كان يدير العمليات الخارجية لإيران برمتها، بداية من العراق مرورا بسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية واليمن وانتهاء بأفغانستان.

وبمعنى آخر، فإن هذه المواجهة المباشرة مع واشنطن دفعت إيران إلى منح الأولوية لملفات محددة على حساب ملف صفقة القرن، حيث اهتمت أكثر بإدارة صراعها مع واشنطن في العراق على سبيل، في إطار سعيها إلى رفع كلفة العقوبات والضربات الأمريكية لنفوذها الإقليمي.

ولم تظهر مؤشرات عديدة بعد توحي بأن قائد فيلق القدس الجديد إسماعيل قاآني يمكن أن يقوم بممارسة الدور نفسه الذي سبق أن قام به سليماني، الذي كانت لديه القدرة على تأسيس علاقات واتصالات شخصية مع حلفاء إيران في الإقليم.

ورغم أن المنظمات الفلسطينية سارعت إلى التواصل مع قاآني فور تعيينه في منصبه، في إشارة سعت إلى توجيهها بأن العلاقات مفتوحة مع إيران ولن تتأثر كثيرا بغياب سليماني، إلا أن الزيارة في حد ذاتها قد تكون مؤشرا على اتساع نطاق القلق لدى المنظمات الفلسطينية من المعطيات الجديدة التي يمكن أن يفرضها مقتل سليماني، لاسيما على صعيد موقع القضية الفلسطينية في أولويات السياسة الخارجية الإيرانية.

٢. تزايد تأثير العقوبات الأمريكية: يمثل الدعم المالي أحد أهم الآليات التي تستخدمها إيران في إدارة علاقاتها القوية مع حلفائها في الإقليم، خاصة المنظمات الفلسطينية التي لا تتوافر أمامها خيارات عديدة في هذا الصدد.

والمفارقة هنا تكمن في أن إيران بقدر ما سعت إلى مواصلة هذا الدعم بقدر ما حاولت استغلاله، في بعض المراحل، في ممارسة ضغوط على تلك المنظمات، في حالة ما إذا تبنت سياسات لا تتوافق مع مصالحها، على غرار حركة حماس التي اتخذت موقفا مناوئا للنظام السوري في أعقاب اندلاع الأزمة في سوريا في مارس ٢٠١١ وسارعت إلى إخلاء مكاتبها في دمشق والانتقال إلى عواصم عربية وإقليمية أخرى مثل الدوحة وأنقرة. وحتى أن علاقات حركة الجهاد الإسلامي مع إيران تأثرت بالموقف الذي اتخذته الأولى، وفقا لتقارير عديدة، عندما لم تصدر

بيانا تهاجم فيه العمليات التي يقوم بها التحالف العربي لاستعادة الشرعية الدستورية في اليمن.

ورغم أن الدعم المالي عاد من جديد بعد أن تحسنت العلاقات بين طهران وتلك المنظمات، إلا أن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وضعت مزيدا من العقبات أمام استئنافه، في ظل التأثيرات القوية التي أنتجتها على إيران، باعتبار أنها قلصت إلى حد كبير مستوى الصادرات النفطية الإيرانية التي تعتمد إيران على عوائدها كمصدر أساسي لدخلها القومي.

٣. مواقف الخصوم: لم يجد الموقف الإيراني الرافض للصفقة أرضية واسعة في المنطقة، لاسيما في ضوء تماهيه مع المواقف التي تبنتها القوى الإقليمية المناوئة لإيران. فقد كانت طهران دائما ما تسعى إلى استغلال الخلافات في المواقف مع تلك القوى من أجل ممارسة ضغوط عليها وشن حملات ضدها. إلا أن مساحة هذه الخلافات تقلصت، إلى حد ما، في التعامل مع صفقة القرن.

فرغم أن السعودية أعلنت، في ٢٩ يناير ٢٠٢٠، أنها تثمن جهود الرئيس ترامب بشأن خطة سلام شامل، إلا أنها استضافت قمة منظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية، في ٣ فبراير ٢٠٢٠، والتي رفضت الصفقة. كما أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أكد، في اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبومازن في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، على أن موقف السعودية لن يتغير من القضية الفلسطينية وقال: "قضيتكم هى قضيتنا وقضية العرب والمسلمين ونحن معكم".

في النهاية، يمكن القول إن إيران حاولت استثمار الإعلان عن صفقة القرن في دعم دورها في الإقليم وتعزيز علاقاتها مع حلفائها، لاسيما منظمات المقاومة الفلسطينية، إلا أن المعطيات الجديدة التي فرضتها العقوبات الأمريكية فضلا عن مقتل قاسم سليماني ربما خصمت من قدرتها على إيران. وجاءت أزمة انتشار فيروس

كورونا لتضيف أعباءً جديدة على عاتق الحكومة الإيرانية، وتفرض حدودا ليست عالية للخيارات المتاحة أمام إيران في التعامل مع التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية في المرحلة الحالية، لاسيما بعد أن أدى انتشار الفيروس على المستوى العالمي، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تراجع الاهتمام بالقضية برمتها.